

بيروت في 2012/8/24

بيان

تساءل رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، عن إمكانية استمرار مرفأ بيروت في تحقيق النتائج الجيدة بحركته ومجموع وارداته المالية في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في البلاد. وأعرب عن تخوفه من أن تتقلب هذه النتائج رأساً على عقب في حال استمرار تدهور هذه الأوضاع، مناشداً أصحاب الحل والربط في البلاد الاتفاق على قواسم مشتركة قبل خراب البصره.

جاء تصريح زخور في معرض تحليله للأرقام الجيدة التي حققها مرفأ بيروت خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، مقارنة مع تلك المسجلة في الفترة ذاتها من العام الماضي، والتي تؤكد أن هذا المرفق البحري الخدماتي الأكبر والأهم يشكل نموذجاً استثنائياً، لأنه في الوقت الذي تشهد كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد تراجعاً متواصلاً بنشاطها، استطاع مرفأ بيروت أن يحقق نمواً ملموساً بحركته ومجموع وارداته المالية.

فقد أظهرت الاحصاءات أن الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة بلغ 4,144 ملايين طن في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، مقابل 3,794 ملايين طن للفترة عينها من العام الماضي، أي بزيادة قدرها 350 ألف طن ونسبتها 9,22 بالمئة.

كما حققت حركة السيارات رقماً قياسياً فبلغ مجموعها 48272 سيارة مقابل 38456 سيارة، أي بارتفاع قدره 9816 سيارة ونسبته 25,52 بالمئة.

وبلغ مجموع الحاويات 610751 حاوية نمطية مقابل 585859 حاوية، أي بنمو قدره 24892 حاوية نمطية ونسبته 4,25 بالمئة.

وأوضح زخور أن حركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي ارتفعت الى 177111 حاوية نمطية مقابل 166527 حاوية، أي بتحسّن قدره 10584 حاوية نمطية ونسبته 6,36 بالمئة.

وأشار الى أن الزيادة الجيدة بحركة البضائع والسيارات والحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي انعكست ايجاباً على المجموع العام للواردات المالية المتمثلة بالواردات الجمركية والضريبة على القيمة المضافة (VAT) والمرفئية وواردات رئاسة الميناء. فقد ارتفع هذا المجموع الى 1640,342 مليون دولار مقابل 1487,365 مليون دولار، أي بزيادة جيدة قدرها 152,977 مليون دولار ونسبتها 10,28 بالمئة.

وأنتهى زخور تصريحه آملاً أن تستعيد البلاد أمنها واستقرارها لكي تتمكن القطاعات الاقتصادية من استعادة عافيتها ونشاطها، ومرفأً بيروت من الاستمرار بتحقيق النتائج الجيدة وتفعيل دوره المحوري في المنطقة.

الغرفة الدولية للملاحة في بيروت